

Distr.: General
15 December 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير - 5 نيسان/أبريل 2024

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة نقاش بشأن أنجع السبل للالتزام بالحكم الرشيد لمعالجة أثر مختلف

الفجوات الرقمية على حقوق الإنسان

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 5/51 الذي طلب فيه المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن ينظم، قبل انعقاد الدورة الرابعة والخمسين للمجلس، حلقة نقاش بشأن الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بهدف مناقشة أنجع السبل لاستخدام الحكم الرشيد لمعالجة أثر مختلف الفجوات الرقمية على حقوق الإنسان. ويتضمن التقرير ملخصاً لحلقة النقاش التي عُقدت في 4 أيلول/سبتمبر 2023.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 5/51، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن ينظم، قبل انعقاد دورته الرابعة والخمسين، حلقة نقاش بشأن الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بهدف مناقشة أنجع السبل لاستخدام الحكم الرشيد لمعالجة أثر مختلف الفجوات الرقمية على حقوق الإنسان. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى المفوض السامي أن يعد تقريراً عن حلقة النقاش، وأن يتيح في شكل في المتناول، بما في ذلك نسخة سهلة القراءة، وأن يقدمه إلى المجلس في دورته الخامسة والخمسين.

2- وكان الهدف من حلقة النقاش مناقشة الأسباب الجذرية لمختلف الفجوات الرقمية وأثرها على حقوق الإنسان. وناقشت الحلقة أيضاً أهمية البيانات والمؤشرات في قياس الحكم الرشيد ودورها في سد الفجوات الرقمية، بما فيها الفجوات بين الجنسين. وتضمنت الحلقة تبادلاً للمعلومات والخبرات والممارسات الجيدة، مع تسليط الضوء على التجارب الناجحة والممارسات الواعدة التي تهدف إلى سد الفجوات الرقمية على الصعيدين المحلي والوطني، ولا سيما بين الفئات التي تتأثر أكثر من غيرها. وناقشت أيضاً دور الحكم الرشيد في سياق معالجة الفجوات الرقمية، وفرص استخدام المعلومات والتكنولوجيات الرقمية لمنع الفساد والتصدي له، وما الذي ينبغي أن يكون عليه تصميم هذه التدابير وتنفيذها في سياق الفجوات الرقمية وبهدف سدها.

3- وكان الهدف من الجلسة المواضيعية الأولى ما يلي: (أ) تحليل مختلف الفجوات الرقمية، بما في ذلك الإلمام الرقمي، من منظور حقوق الإنسان؛ (ب) استكشاف دور البيانات في تحديد أوجه عدم المساواة وتحليلها ومعالجتها، مع التركيز بوجه خاص على الكيفية التي تتيح بها البيانات قياس الحكم الرشيد؛ (ج) النظر في الكيفية التي تتجلى بها الفجوات الرقمية في مختلف النظم القانونية المتعلقة بحماية البيانات. وأجريت في الجلسة الأولى مناقشات بشأن استراتيجيات الحوكمة الرقمية الفعالة، مع التركيز على تعزيز التدابير التنظيمية لسد الفجوات الرقمية وإدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في عملية تقديم الخدمات العامة.

4- واستهدفت الجلسة المواضيعية الثانية من حلقة النقاش تحديد استراتيجيات الحوكمة الرقمية الفعالة بغية تعزيز عملية التنظيم الرامية إلى سد الفجوات الرقمية وإدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في تقديم الخدمات العامة، ومناقشة هذه الاستراتيجيات.

5- والمشاركون في الجلسة المواضيعية الأولى هم: مارك كاساير، المراقب الدائم للمنظمة الدولية لقانون التنمية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف؛ ودومينيك روزكروت، رئيس هيئة الإحصاء البولندية؛ وماريانا نيفيس، الأخصائية في إحصاءات الحوكمة بمركز أوسلو للحكم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وفريدة شهيد، المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم؛ وكايتلين كرافت - بوخمان، الرئيسة التنفيذية لمنظمة المجتمع المدني، جمعية صانعات القرارات، ومؤسستها. وأدار الجلسة نيكولاس فاسيل، كبير الإحصائيين في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

6- والمشاركون في الجلسة المواضيعية الثانية هم: مورتن كوخ أندرسن، نائب مدير البحوث وكبير الباحثين في معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ وفينتشيزو أكوارو، رئيس فرع الحكومة الرقمية في شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وزورانا ماركوفيتش، موظفة منع الجريمة والعدالة الجنائية في الفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية؛ بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وديفيد كليرك، القائم بأعمال رئيس فريق حوكمة النظم والإشراف عليها في منظمة الصحة العالمية؛ وشيري - لي إيراسموس، رئيسة قسم التعلم والمرونة في

مختبر المساءلة. وأدار الجلسة زيبغنيو تشيك، ممثل بولندا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

7- وأدلى كل من المفوض السامي ورئيس مجلس حقوق الإنسان ورئيسة قسم حقوق الإنسان والتنمية في مكتب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جنيف بملاحظات افتتاحية. وأعقبته العروض الإيضاحية التي قدمها المتكلمون مناقشات تحاورية شارك فيها ممثلو دول أعضاء ومراقبة على حد سواء ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية. ورد المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة والتعليقات التي قدمها الحضور وأدلو بملاحظات ختامية عقب كل حلقة نقاش. واختتمت الاجتماع مديرة شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية في المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

8- ونُتت حلقة النقاش على شبكة الإنترنت وسُجلت⁽¹⁾.

ثانياً - موجز حلقة النقاش

9- عُقدت حلقة النقاش في 4 أيلول/سبتمبر 2023. وافتتح حلقة النقاش المفوض السامي فولكر تورك، ورئيس مجلس حقوق الإنسان، فاتسلاف باليك، ورئيسة قسم حقوق الإنسان والتنمية في مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جنيف، أدرينا كينيونيس.

ألف - البيانات الافتتاحية

10- شدد المفوض السامي، في ملاحظاته الافتتاحية، على أهمية الحكم الرشيد وحقوق الإنسان في التصدي لمختلف التحديات التي تواجهها الحكومات اليوم. وسلط الضوء على ضرورة أن تخدم الحكومات الجمهور لا المصالح الضيقة للنخب وأن تحدد التحديات الراهنة، ومنها أزمة المناخ وفقدان الثقة في المؤسسات والتوترات الجغرافية السياسية والمخاطر والفرص الناشئة عن العصر الرقمي. وذكر أن التصدي لهذه التحديات سيكون أكثر فعالية عندما تُدمج فيه ضوابط حقوق الإنسان ومبادئ الحكم الرشيد المتمثلة في الشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة والاستجابة كي يستفيد منها جميع أفراد الجمهور.

11- وسلط المفوض السامي الضوء أيضاً على تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي كشفت الفجوات الرقمية الموجودة داخل البلدان وفيما بينها. وأقر بما للخدمات الإلكترونية من فوائد، لكنه أشار أيضاً إلى أن كثيراً من الأشخاص، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في فقر وفي مناطق نائية، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، قد تُركوا خلف الركب بسبب ارتفاع تكلفة الاتصال ومحدودية الإلمام الرقمي. ويُنظر إلى الفجوة الرقمية بوصفها شكلاً جديداً من أشكال عدم المساواة، إذ بات الوصول عبر الإنترنت أمراً حاسماً للوصول إلى المهارات والمعلومات والتجارة. وجرى التشديد على أهمية الوصول الشامل إلى شبكة الإنترنت باعتباره أداة تمكن من إعمال حقوق الإنسان.

12- ودعا أيضاً إلى اتخاذ تدابير حوكمة إضافية لمعالجة الفجوات الرقمية، بما في ذلك تحسين الإلمام الرقمي وخفض التكاليف. وأدان الإغلاق الشامل للإنترنت، الذي يُستخدم غالباً لقمع الانتقادات والاحتجاجات، وشدد على ما لذلك من أثر سلبي على حقوق الإنسان. وسلط الضوء على الجهود المبذولة لمكافحة الفساد من خلال الابتكارات التكنولوجية وأدوات الحكومة الرقمية. غير أنه نبه إلى أن هذه الأدوات يجب أن تتسم بالشفافية للحيلولة دون إساءة استخدامها.

(1) انظر الجلسة 1: <https://media.un.org/en/asset/k15/k1535uv7ev>؛ والجلسة 2:

<https://media.un.org/en/asset/k12/k12eb4ds6z>

- 13- وأشار إلى الانتشار السريع للذكاء الاصطناعي وأقر بقدرته على تعميق أوجه عدم المساواة وتهديد حقوق الإنسان. ودعا إلى وضع لوائح واضحة وآليات حوكمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وشدد على الحاجة إلى تعاون يتعدد فيه أصحاب المصلحة بهدف إنشاء أطر تنظيمية للتخفيف من مخاطر الذكاء الاصطناعي وتسخير فوائده، بما في ذلك وضع آليات رقابة قوية من أجل إنفاذ أوجه الحماية وإتاحة سبل الانتصاف عند انتهاك هذه الأوجه.
- 14- وفي الختام، شدد المفوض السامي على أهمية الحكم الرشيد وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في التصدي للتحديات التي يفرضها العصر الرقمي. وأعرب عن رأي مفاده أن الحكم الرشيد يشمل الشفافية واتخاذ القرار في الأمور المحيطة بالذكاء الاصطناعي، مع إجراء مناقشات صريحة مع أصحاب المصلحة المتعددين بشأن كيفية تنظيم عملية تطوير القطاع الخاص والدول للذكاء الاصطناعي واستخدامها له، وكذلك في مجال تنظيم المنصات والأدوات الأخرى على شبكة الإنترنت، مثل شركات وسائل التواصل الاجتماعي.
- 15- وناقش رئيس مجلس حقوق الإنسان، في ملاحظاته الترحيبية، أثر الفجوات الرقمية على حقوق الإنسان وشدد على ضرورة معالجتها. وأقر بأن الفجوات الرقمية المختلفة لا تزال قائمة على الصعيد العالمي، إذ لا تتاح لأكثر من نصف سكان العالم إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت بفعل الاختلالات في موازين القوى والتفاوتات الاقتصادية وعدم كفاية البنية التحتية. ويؤدي عدم إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت إلى عدم المساواة في الحصول على الخدمات العامة الأساسية، وهو ما يؤثر على الأفراد المهمشين والضعفاء على وجه الخصوص.
- 16- وشدد أيضاً على ما للحكم الرشيد من دور محوري في التخفيف من أثر الفجوات الرقمية على حقوق الإنسان. ويعد الحكم الرشيد، متى اتسم بالشفافية والمسؤولية والمساءلة والانفتاح والمشاركة، أساساً لسد هذه الفجوات.
- 17- وسلط الضوء على الجهود التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان، الذي يعكف على معالجة هذه القضية منذ عام 2008. وقد اعتمد المجلس عدداً من القرارات التي تؤكد أهمية الحكم الرشيد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأجرى المجلس أيضاً مناقشات بشأن مختلف جوانب الحكم الرشيد وكلف مفوضية حقوق الإنسان بإعداد دراسات وتقارير عن مواضيع ذات صلة. وأشار إلى قرار المجلس 5/51 المؤرخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الذي رحب فيه المجلس بالتزامات جميع الدول في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالحكم الرشيد، فشجع الدول على تحسين طريقة تقديم الخدمات العامة، لا سيما في قطاعات مثل الصحة والتعليم والعدالة، عن طريق استخدام التكنولوجيا، وشدد على أهمية توسيع نطاق إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت والقدرة على تحمل تكاليفها وتوافرها.
- 18- واختتم ملاحظاته بالتشديد على أهمية مشاركة المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة على مختلف المستويات، بدءاً من المستوى المحلي ووصولاً إلى المستوى الدولي، في عمليات الحوكمة وفي تعزيز الحكم الرشيد. وأعرب عن ثقته في أن يتيح اجتماع الخبراء منبراً لتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات لسد الفجوات الرقمية، وقال إنه يتطلع إلى عرض التقرير المتعلق بحلقة النقاش خلال الدورة الخامسة والخمسين للمجلس، ليبرهن على التزامه بمعالجة هذه القضية الحاسمة.
- 19- وذكرت السيدة كينيونيس، في ملاحظاتها الافتتاحية، أن التحول الشديد الذي أحدثه العالم الرقمي ينطوي على فرص وتحديات على حد سواء، لا سيما بالنسبة إلى النساء والفتيات في سياق حقوق الإنسان. وأبرزت أهمية الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة، التي ركزت على أثر الثورة الرقمية على حياة النساء والفتيات، إذ كان الموضوع ذو الأولوية هو أوجه عدم المساواة بين الجنسين في المجال الرقمي.

20- وأقرت السيدة كينيونيس بأنه على الرغم من كون المستقبل رقمياً، فإن الفجوة الرقمية بين الجنسين لا تزال قائمة، وتتضمن قضايا متعلقة بالوصول والإلمام الرقمي، وهو ما يعوق الحصول على الخدمات العامة على قدم المساواة. ويتطلب الحكم الرشيد مشاركة نشطة من جميع أفراد المجتمع، لكن الفجوة الرقمية بين الجنسين تشكل حواجز كبيرة أمام تحقيق هذا الهدف.

21- وسلطت السيدة كينيونيس الضوء على الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمعالجة الفجوة الرقمية بين الجنسين، ومنها الشراكة العالمية "متساوون" من أجل المساواة بين الجنسين في العصر الرقمي، التي أنشأتها الهيئة والاتحاد الدولي للاتصالات ومركز التجارة الدولية، وتهدف إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين من خلال تعزيز التعاون والعمل التفاعلي وتمكين النساء والفتيات من أن يصبحن مستخدمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصانعات لها في العالم الرقمي. وسلطت الضوء على العمل الذي تضطلع به شراكة "متساوون" في التوصية بمشاريع وتقديم جوائز تكنولوجية تقديراً للمبادرات المطروحة حول العالم بهدف سد الفجوة الرقمية. وضربت مثالاً آخر، فأشارت إلى برنامج "تعليم الفرصة الثانية" الذي أطلقته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وركز على سد الفجوة الرقمية بين الجنسين وتمكين المرأة من الناحية الاقتصادية من خلال مواد تعليمية مراعية للسياق وباستخدام نهج قائمة على الحضور وعبر الإنترنت على حد سواء. وقد وصل البرنامج إلى عدد كبير من النساء، وبدأت نسبة كبيرة منهن في كسب دخل من وظائف متصلة بالتكنولوجيا عقب التخرج.

22- وشددت السيدة كينيونيس على الأثر الاقتصادي لإشراك المرأة في قطاع التكنولوجيا وتعزيز المساواة بين الجنسين وشددت على ما ينتج عن إقصاء المرأة عن العالم الرقمي من عواقب سلبية على الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

23- وتناولت السيدة كينيونيس قضية العنف الجنساني في فضاءات الإنترنت، التي تعوق المشاركة المجدية من النساء والفتيات في الحوكمة. وشددت على قدرة التكنولوجيا على منع العنف الجنساني والعقبات التي تعترض المشاركة العامة والتصدي لهما. وأبرزت أيضاً مبادرة تسليط الضوء التي ينفذها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بوصفها مثالاً على كيفية استخدام التكنولوجيا لمكافحة العنف الجنساني عن طريق استغلال نظم ومنصات الرسائل النصية لتقديم المعلومات والدعم.

24- وفي الختام، أكدت السيدة كينيونيس التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بما يلي: (أ) التعاون مع الشركاء لتنفيذ استنتاجات الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة التي أثق عليها فيما يتعلق بكفالة تمكين التكنولوجيا والابتكار المراعيين للمنظور الجنساني لجميع النساء والفتيات، بمن فيهن اللاجئات أو النازحات داخلياً أو المعرضات للخطر؛ (ب) كفالة المشاركة المجدية للنساء والفتيات، بسبل منها إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات التي تقودها نساء؛ (ج) المساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين والحكم الرشيد؛ (د) ضخ استثمارات متزايدة في التحليل الجنساني واستخلاص الأدلة المتعلقة بأثر التكنولوجيات على حياة النساء والفتيات.

باء - العروض الإيضاحية التي قدمها المشاركون في حلقة النقاش

1- الجلسة المواضيعية الأولى

25- أدار الجلسة المواضيعية الأولى كبير الإحصائيين في مفوضية حقوق الإنسان.

26- وتكلم السيد كاساير في الجلسة المواضيعية الأولى، فسلط الضوء على دور المنظمة الدولية لقانون التنمية بوصفها المنظمة الحكومية العالمية المكرسة لتعزيز سيادة القانون من أجل النهوض بالسلام والتنمية المستدامة. وشدد على أن المنظمة تسد الفجوات الرقمية من منظور حقوق الإنسان.

والفجوة الرقمية هي بطبيعتها قضية من قضايا حقوق الإنسان. فعدم إتاحة الوصول إلى التكنولوجيا يؤثر على المساواة وعدم التمييز والحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمشاركة في الحوكمة والاقتصاد. وتؤدي الفجوة الرقمية إلى تفاقم أوجه عدم المساواة المتقاطعة، وهو ما يؤثر على الفئات السكانية الضعيفة على وجه الخصوص.

27- وقدم السيد كاساير إحصاءات توضح، على المستوى الكلي، التفاوتات في الوصول إلى شبكة الإنترنت بين المناطق وبين الجنسين. وبوجه عام، يقل عدد النساء اللاتي يُتاح لهن الوصول إلى الإنترنت عن عدد الرجال بواقع 259 مليوناً. ويمكن للرقمنة، عند عدم تنفيذها تنفيذاً يشمل الجميع، أن تعيد إنتاج التحيزات التاريخية، وهو ما يؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان وإلى إدامة التفاوتات. وسلط الضوء كذلك على قضية إغلاق الإنترنت وما له من أثر على الإنصاف والمساواة والتمييز. وقد أظهرت البحوث المتعلقة بفجوة العدالة أن لدى الأشخاص درجات متفاوتة من الاحتياجات القانونية غير الملباة التي يمكن أن تتفاقم بفعل انعدام أو ضعف الاتصال أو الموارد المالية أو القدرات اللغوية اللازمة للمشاركة عبر الإنترنت. ولا تكفل الأطر القانونية الحالية دائماً تصميم التكنولوجيا بحيث تراعي الأمان ومنع العنف وآليات الانتصاف عند انتهاك الحقوق.

28- وتتيح معالجة الفجوة الرقمية من خلال منظور قائم على حقوق الإنسان أدوات مهمة لتصحيح أوجه القصور. وشدد السيد كاساير كذلك على الحاجة إلى تحسين قدرة الأشخاص على التصرف في البيانات الرقمية، وتعزيز الفهم العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكفالة تلبية الرقمنة لاحتياجات الأشخاص وحمايتهم لحقوقهم على حد سواء. ودعا إلى تحسين البيانات لفهم تأثير الفجوات الرقمية على نحو أكثر شمولاً واقتراح التركيز على احتياجات الأشخاص مع العمل على تعزيز المؤسسات. وسلط الضوء على أهمية العمل على نحو تعاوني بدءاً من المؤسسات التي تتبع نهجاً يتجه من القمة إلى القاعدة ووصولاً إلى الجمعيات التي تتبع نهجاً يتجه من القاعدة إلى القمة، وذلك بغرض سد الفجوات وكفالة إعلاء سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وفي الختام، شدد السيد كاساير على ضرورة المساواة والرقابة والأطر التنظيمية والحكم الرشيد لمعالجة آثار الفجوات الرقمية. ومن خلال جعل البشر محوراً لهذه الجهود، يمكن للأفراد الاستفادة من حقوق الإنسان المكفولة لهم سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها.

29- وبدأ دومينيك روزكروت عرضه الإيضاحي بتأكيد أهمية الإحصاءات الرسمية في تقديم معلومات تتماشى مع الحق الإنساني الأساسي المتمثل في "الحق في معرفة الحقيقة" و"الحق في الحصول على المعلومات". وسلط الضوء على الافتراض الحاسم الذي مفاده أن الإحصائيين ينبغي لهم "قياس ما هو مهم" وأن الفجوة الرقمية هي أحد المواضيع المهمة التي تتطلب القياس. وأشار إلى أهمية إيصال هذه المعلومات إلى المجتمع بغية تعزيز الإلمام الرقمي.

30- وتعمق السيد روزكروت في بحث قضية الإلمام الرقمي واستشهد بإحصاءات، من المنظور الأوروبي على وجه التحديد، تبين أن إمكانية الوصول إلى الإنترنت آخذة في التحسن، إلا أن الفجوة الرقمية لا تزال قائمة على الصعيد العالمي. وذكر أن كثيراً من الأفراد يكافحون، حتى في وجود إمكانية الوصول، لاستيعاب المعرفة عبر الوسائل الإلكترونية، مشدداً على أهمية المهارات الرقمية. وإضافة إلى ذلك، تكتسي المعرفة الإحصائية والإلمام بثقافة البيانات أهمية في فهم مضمون المعلومات المنقولة.

31- وأوضح السيد روزكروت أن عمل مكتب الإحصاءات الوطنية في بولندا ينقسم إلى شقين: الأول هو مكافحة الإقصاء الرقمي عن طريق تقديم بيانات عن الفجوة الرقمية، والثاني هو مساعدة الناس على الوصول إلى المعلومات واستخدامها بفعالية من خلال تقديم البيانات والتتقيف الإحصائي. ولا تكفي إتاحة إمكانية الوصول والبيانات والمعلومات بمفردها، بل من المهم أيضاً مساعدة الناس على الحصول على هذه المعلومات واستخدامها. وأشار إلى تطور مشهد الحوكمة والتشريعات المرتبطة بالبيانات، وهو ما يسلط

الضوء على التعقيد المتزايد الذي ينطوي عليه التنقل في البيئة الرقمية. وما زال الهدف النهائي واضحاً، رغم التحديات، وهو الحاجة إلى معالجة الفجوة الرقمية وسدها.

32- وفي الختام، بحث السيد روزكروت أسباب الفجوات الرقمية، مشيراً إلى ارتباطها بأشكال أخرى من الإقصاء، ولا سيما القيود المتصلة بالدخل. ومع ذلك، يمكن أن يكون لتوظيف البيانات والجهود الرامية إلى معالجة الفجوة الرقمية دور أساسي في مكافحة الإقصاء الرقمي، وهو ما يبعث على الأمل في إحراز تقدم في هذا المجال الحيوي.

33- واستندت ماريانا نيفيس إلى حجة مفادها أن رقمنة السجلات لإنشاء سجلات هو أمر ضروري لتخفيف العبء الواقع على المتعاملين ولتعزيز الشفافية في مجال حقوق الإنسان. ومن الأمثلة على ذلك شهادة تبين المشاركة في الخدمات القضائية العامة على أساس السجلات، مصنفة حسب النوع الاجتماعي والجنس والإعاقة، بهدف تلبية احتياجات الفئات التي تعيش في حالة من الضعف. غير أن بعض البلدان تواجه تحديات في تنفيذ النظم الرقمية، وهو ما يؤدي إلى وجود حالات محتملة من الإقصاء الكلي في جمع البيانات.

34- ومع ذلك، فثمة فوائد لتضمين التكنولوجيا في عملية جمع البيانات، الدراسات الاستقصائية على سبيل المثال، لكن من المهم حماية خصوصية الأفراد. وشددت السيدة نيفيس على الطابع الحساس للمعلومات المجمعة وأكدت على الحاجة إلى بنية تحتية مناسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدابير لحماية البيانات من أجل كفالة احترام حقوق الإنسان. وتكتسي عملية جمع البيانات أهمية خاصة ولكن لا ينبغي إجراؤها أبداً على حساب حقوق السكان.

35- وأكدت السيدة نيفيس ضرورة بناء القدرات على نطاق واسع وعقد دورات تدريبية على الصعيد الإقليمي لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء. وثمة عدد من التحديات المصاحبة لبطء الاتصال بالإنترنت في بعض المناطق، مثل منطقة المحيط الهادئ، ومن الضروري التوصل إلى حلول مبتكرة من أجل كفالة إمكانية الوصول إلى البيانات والمشاركة.

36- وفي الختام، كررت السيدة نيفيس تأكيد التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باحترام حقوق الإنسان في إنتاج البيانات، بسبل منها على وجه الخصوص مشاركة أصحاب المصلحة والشفافية والمساءلة. وقالت إن احترام هذه المبادئ يأتي على رأس الأولويات.

37- وأكدت فريدة شهيد أن التكنولوجيا آخذة في إحداث تحول في كيفية عمل الناس وتواصلهم وعيشهم لحياتهم اليومية، بدءاً من وسائل التواصل الاجتماعي بوصفها مصدراً رئيسياً للمعلومات ووسيلة للاتصال ووصولاً إلى التوسع السريع في الذكاء الاصطناعي والتجارة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية. ونبهت إلى أن الفجوات الرقمية وما يترتب عليها من أوجه عدم مساواة هي قضية حقيقية مثل قضية وتيرة الرقمنة السريعة. وتوجد فجوات رقمية بين البلدان وداخلها، وبين المجتمعات الحضرية والريفية، وبين الرجال والنساء، والفتيان والفتيات، وكبار السن والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة. وسلطت الضوء على أن نقص تمثيل المرأة في مجال التكنولوجيا يمكن أن يؤدي إلى تحيز جنساني لا واع في تصميم المنتجات والخدمات الرقمية الجديدة وتطويرها، وهو ما يزيد من ترسيخ عدم المساواة بين الجنسين.

38- وفيما يتعلق بالحق في التعليم، استندت إلى حجة مفادها أن كثيراً ما يُنظر إلى الرقمنة، لا سيما منذ جائحة كوفيد-19، على أنها حل سحري، رغم أن الوسائل الرقمية لا يمكن أبداً أن تحل محل التعلم التفاعلي وجهاً لوجه. وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما استخدمت التكنولوجيا لانتهاك الخصوصية والتتبع في البيانات دون موافقة. ونبهت إلى عدم امتلاك جميع المدارس المعدات اللازمة لمعالجة المشكلة؛ والتباين في المهارات الرقمية بين المعلمين؛ وعدم قدرة جميع الطلاب على تحمل تكاليف الأجهزة المطلوبة أو

تكلفة الوصول إلى الإنترنت، وهو ما يؤثر سلباً على المفتقرين إلى الموارد من البلدان والمدارس والأشخاص. وأشارت إلى أن حق الإنسان في التعليم لا يمكن أن يكون تمكينياً وتحويلياً إلا إذا كان الوصول عادلاً.

39- وفي الختام، شددت السيدة شهيد على أن الحوكمة الفعالة الرامية إلى سد الفجوات الرقمية في التعليم تتطلب شراكة حقيقية ومشاركة مجدية من جميع الجهات الفاعلة؛ وأن رقمنة التعليم لا ينبغي أبداً أن تحل محل التعليم في الموقع بصحبة معلمين؛ وأن إدخال التكنولوجيات الرقمية في التعليم يجب أن يتمحور حول الحق المكفول لكل شخص في التعليم العام المجاني والجيد والتزامات الدول الناشئة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان والهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

40- وسلطت كايتلين كرافت - بوخمان الضوء على أهمية الاعتراف بأن الفجوة الرقمية بين الجنسين، بوصفها قضية ملحة، لن تزداد إلا عمقاً وسيكون تفكيكها أكثر صعوبة ما لم تُتخذ إجراءات في الوقت المناسب. ومع رقمنة النماذج والأساليب القديمة، قد يصبح كل من التحيز التاريخي وعدم المساواة والتمييز متأصلاً في نظم الحوكمة الاقتصادية والنظم الاجتماعية المرقمنة حديثاً. وسيعاد ربط الأدوار الجنسانية التي أزيلت ببطء من العالم المادي بالعالم الرقمي الجديد، بما في ذلك الافتراضات النمطية القديمة المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعرق والطائفة والطبقة. ولمعالجة ذلك، يلزم إنشاء نماذج جديدة تحشد القدرات الاجتماعية للعالم الرقمي بتصميم مقصود من أجل إنشاء أطر أكثر شمولاً وفعالية لصالح الجميع.

41- وشددت السيدة كرافت - بوخمان على ضرورة اعتماد نهج يراعي النظام الإيكولوجي يوسع نطاق الوصول ليشمل الأجهزة والبيانات الميسورة التكلفة والإلمام الرقمي ويساعد على سد الفجوة الرقمية بين الجنسين. ولم يعد التمييز بين المتصل بالشبكة وغير المتصل بها مقياساً كافياً للحوازر التي تحول دون الوصول إلى التقنيات الرقمية واستخدامها. فمن غير المرجح، في وجود شبكة إنترنت يمكن الوصول إليها، أن تكون النساء في جميع أنحاء العالم متصلات بالشبكة بصورة مجدية على مستوى يتيح تجربة آمنة ومرضية ومنتجة عبر الإنترنت بتكلفة معقولة. وعلى الرغم من الكم الهائل من البيانات التي تنتج كل عام، لا يتوفر سوى القليل من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التحول الرقمي ولضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

42- وتحد الثغرات التي تتخلل البيانات من القدرة على مراعاة المنظور الجنساني في السياسة الرقمية الجديدة، وهي سياسات ينبغي أن تكون مصممة في جوهرها لتهيئة عالم أكثر مساواة وترابطاً. ولا توفر معظم الاستراتيجيات الرقمية الوطنية أي أساس متماسك للسياسات المراعية للمنظور الجنساني ونقوت فرصة لا تعوض في تصميم التدخلات التي تستهدف بشكل مباشر مجموعات الأشخاص الذين تركوا خلف الركب، ومعظمهم من النساء. وتؤثر التكنولوجيات المتحيزة جنسانياً على الأفراد، بيد أنها تساهم أيضاً في حدوث انتكاسات في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

43- وشددت السيدة كرافت - بوخمان على أهمية اعتماد لوائح لتتبع متطلبات التأثير والتدقيق لتطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه وهو ما يتطلب بنية تحتية ونظم عالية الجودة في مجال البيانات ينبغي تحسينها أو إنهاء استخدامها في حالة الوقوف على انتهاكات لحقوق الإنسان أو تحيز جنساني. وثمة حاجة إلى جعل المشتريات والخدمات الرقمية مراعية للمنظور الجنساني حيث تتفقد مستويات عالية من التغيير على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية. ويتطلب سد الفجوة الرقمية بين الجنسين تحمل مختلف أصحاب المصلحة المسؤولية المشتركة وبذلهم جهوداً متسقة.

44- وقد حدد الاتفاق الرقمي العالمي الذي قدمه الأمين العام المبادئ المشتركة من أجل مستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع، وتعزيز تنظيم التكنولوجيات الجديدة القائمة على حقوق الإنسان وعدم التمييز، والتوزيع العادل لفوائد الخدمات الرقمية واستخدامها من أجل الصالح العام.

45- وفي الختام، طرحت السيدة كرافت - بوخمان حجة مفادها أنه ينبغي لممثلي جميع الدول الأعضاء الحاضرين في حلقة النقاش أن ينضموا إلى جهد جماعي يستهدف توجيه نداء للعمل في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة لتعزيز التعاون وبناء القدرات والمعارف لرسم ملامح اتفاق رقمي عالمي يرمي إلى كسر حلقة عدم المساواة الرقمية وتحديد أهداف طموحة وملموسة، بما في ذلك الإجراءات القائمة على الأدلة التي يمكن أن تكون محفزة على تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على الفجوة الرقمية بينهما.

2- المناقشة التحوارية

46- خلال المناقشة التحوارية، تناول الكلمة ممثلو الدول الأعضاء والدول المراقبة (أذربيجان، وبولندا، وتوغو، وليتوانيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) والمنظمتين غير الحكوميتين (معهد جنيف للدراسات العليا ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان).

47- وسلط معظم المتكلمين الضوء على أهمية الاعتراف بالفجوة الرقمية بوصفها عاملاً حاسماً يؤثر على الرخاء الوطني ورفاه البشر في جميع أنحاء العالم. وأصبح الوصول إلى الإنترنت وطرق الدفع الرقمية والخدمات الاجتماعية الرقمية الآن أدوات أساسية للتمتع بمختلف حقوق الإنسان. وذكرت بعض الوفود أن حكوماتها عالجت هذه القضية وجعلت من الرقمنة والاقتصاد الرقمي نقطة محورية في استراتيجياتها الإنمائية الشاملة للجميع، وشرعت في تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع على مدى العقد الماضي، وهو ما أسفر عن نتائج ذات أهمية.

48- وأشار أحد الوفود إلى تنفيذ برامج أدت إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، وجعلها غير ورقية، وهو ما أدى إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى الجمهور، وتعزيز الشفافية في العمليات الحكومية. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، ينبغي استكمال الجهود الوطنية بدعم من الشركاء الاستراتيجيين والتعاون الدولي لسد الفجوة الرقمية في جميع أنحاء العالم.

49- وسلطت معظم الوفود الضوء أيضاً على أهمية الشمول الرقمي، الذي ينطوي على مشاركة هادفة من مختلف أصحاب المصلحة في تطوير التكنولوجيات الرقمية واستخدامها وحوكمتها وتقييم أثرها. وشددوا على أن الشفافية والشمول أمران حاسمان لمنع إساءة استخدام التكنولوجيات الرقمية، التي يمكن أن تشكل مخاطر على حقوق الإنسان وسيادة القانون. ودعت معظم الوفود أيضاً إلى وضع قواعد ونظم حكومية تغرس الثقة في نفوس الأفراد، وتضمن لهم عدم تبادل بياناتهم واستخدامها إلا بطريقة مسؤولة وممتثلة للحقوق. ويمكن بناء توافق في الآراء حول مبادئ شاملة، بما في ذلك ضمان اتباع معايير عالية لحماية البيانات تدعم حقوق الإنسان وسيادة القانون وتهيئة وضمان بيئة تمكينية لتسهيل تدفقات البيانات الموثوقة عبر الحدود.

50- ودعا معظم المتكلمين إلى اتباع نهج أكثر شمولاً إزاء الوصول إلى الخدمات الرقمية، لا بالنظر إلى توافر التكنولوجيا فحسب، وإنما في حوكمتها وتأثيرها على أوجه عدم المساواة القائمة كذلك. وشدد بعض المتكلمين على أن الهدف الرئيسي ينبغي أن يكون ضمان المساواة في التمتع بحقوق الإنسان وأن الأدوات الرقمية ينبغي أن تخدم هذا الهدف لا أن تؤدي إلى تفاقم التفاوتات. وشدد أحد الوفود أيضاً على الدور المهم للقطاع الخاص، الذي يجمع ويدير كميات هائلة من البيانات، وهو ما يستلزم تنظيمًا مناسباً.

51- وسلط أحد المتكلمين الضوء على أن العديد من نظم الذكاء الاصطناعي والخوارزميات مبنية على معارف مستمدة في الغالب من أفراد بيض وذكور وناطقين بالإنكليزية في البلدان المرتفعة الدخل، وهو ما يثير تساؤلات حول كيفية تشجيع المجتمعات المهمشة على إنشاء المحتوى والتغلب على قمع نظم معارف الشعوب الأصلية وغير الغربية القائم بحكم الواقع.

52- وطرح سؤالان على أعضاء حلقة النقاش. فسأل أحد الوفود المشاركين في حلقة النقاش عن الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من موارد القطاع الخاص وخبراته لتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفجوة الرقمية مع ضمان حماية حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الخصوصية. وسأل أحد المتكلمين المشاركين في حلقة النقاش عما يمكن عمله لإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان ومعالجة أوجه عدم المساواة في سياق التكنولوجيا والوصول إلى الخدمات الرقمية.

53- وشدد السيد كاسير في ملاحظاته الختامية على أن المناقشة تدور حول مفهوم واضح، ألا وهو: إن الفجوة الرقمية هي في الأصل قضية من قضايا حقوق الإنسان. ويعني هذا المنظور ضمناً أن للأفراد حقوقاً وأن الدول ملزمة بحماية تلك الحقوق ودعمها. وربط هذا المنظور بإطار سيادة القانون، الذي تكتسي فيه مفاهيم مثل إمكانية اللجوء إلى العدالة والمشاركة في صنع القرار أهمية حاسمة. وسلط الضوء كذلك على أهمية الحوكمة الشاملة للجميع لتمكين الناس من المشاركة بنشاط في مختلف جوانب المجتمع، بما في ذلك الاقتصاد واستخدام التكنولوجيا.

54- وأتاحت معالجة القضية من منظور حقوق الإنسان إنشاء أطر قانونية وتدابير تنظيمية مناسبة، مع التشديد على دور الحكومات في تهيئة بيئة تنظيمية في تعزيز شمول الجميع، وضمان جعل مجموعات البيانات مناسبة، ومنع التحيز في النظام. فللمجتمع المدني والأفراد على حد سواء دور لا غنى عنه في معالجة الفجوة الرقمية. وفيما يتعلق بمسألة احترام الحقوق والخصوصية، اختتم السيد كاسير كلمته بالتأكيد على أن تلك الاعتبارات يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من جميع المناقشات المتعلقة بمعالجة الفجوة الرقمية واقتراح الحلول.

55- وعرض السيد روزكروت تجربة بولندا في معالجة الفجوة الرقمية وقياسها باستخدام الإطار الأوروبي للقياس الذي اعتمدته المفوضية الأوروبية. وقد تطور نهج بولندا، الذي ركز في البداية على الوصول إلى الإنترنت، على مر السنين ليشمل الاستخدام والمهارات الرقمية، وهو ما أدى إلى إنشاء نظام شامل لرصد الفجوة الرقمية. ومع ذلك، كانت هناك تحديات، أولها توافر بيانات تتعلق بأولئك الذين أقصوا من الوصول إلى الخدمات الرقمية. وثانياً، حتى عندما تكون البيانات متاحة، فإنها لا تستخدم أحياناً استخداماً كافياً، وهو ما يعتبر قضية ذات أهمية في حلقة النقاش.

56- وقد أبدت بولندا اهتماماً قوياً بمكافحة الإقصاء الرقمي من خلال سياسات مختلفة، قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004 وبعده. واستكمل المكتب الإحصائي في البلد الدراسات الاستقصائية للاتحاد الأوروبي بوحدات وطنية إضافية وزاد من أحجام العينات اللازمة لتوفير معلومات أكثر تفصيلاً عن المجتمعات المحلية. وركزت الحكومة أيضاً على تطوير الحكومة الإلكترونية والخدمات العامة المتاحة من خلال القنوات الرقمية، مع إجراء دراسات استقصائية مخصصة في هذا المجال. ونتيجة لهذه الجهود والاهتمام بالبيانات المتعلقة بالاستخدام الرقمي، أحرزت بولندا تقدماً كبيراً في معالجة الإقصاء الرقمي. وقد تحسنت إمكانية الحصول على الخدمات العامة والبيانات المفتوحة وتحتل بولندا الآن مرتبة رفيعة داخل الاتحاد الأوروبي في هذه المجالات.

57- واختتم السيد روزكروت كلمته بالاعتراف بأن الإقصاء الرقمي لا يزال قائماً، وغالباً ما يرتبط بأشكال أخرى من الإقصاء في التعليم والدخل. ومع ذلك، ثمة أمل في أن تكون البيانات المنتجة أداة قيمة

في مكافحة الإقصاء الرقمي وأن تشكل جزءاً من المناقشة الجارية بشأن الوصول إلى البيانات المملوكة ملكية خاصة للأغراض الإحصائية الرسمية، مع الاعتراف بالطاقات الكامنة في مصادر البيانات هذه بما يخدم الصالح العام.

58- وشددت السيدة نيفيس على الحاجة إلى دراسة وضع إطار أوسع نطاقاً للإنتاج الإحصائي يتجاوز الإحصاءات الرسمية. وأشارت إلى أن المناقشات قد تكون جارية بشأن التغطية ضمن هذا الإطار على الرغم من أن وضعها غير مؤكد حتى الآن. وسلطت الضوء على أهمية إشراك القطاع الخاص في الإنتاج الإحصائي، خاصة عندما يتعلق الأمر ببروتوكولات خصوصية البيانات ولوائحها. ويمكن أن يؤدي هذا التعاون إلى تعزيز المناقشات وتحسين التنسيق في مجال الرقمنة.

59- وشددت السيدة نيفيس على أهمية إشراك الفئات الضعيفة في عمليات صنع القرار المتعلقة بالإحصاءات. ولا يكفي تسليط الضوء على وجود الفئات الضعيفة، بل ينبغي أن تكون هذه الفئات قادرة على المشاركة بنشاط في تحديد المنهجيات وتكييفها لضمان أن تعكس الإحصاءات منظوراتها وواقعها بدقة. ولا ينطبق هذا النهج على الإحصاءات المتعلقة بالفجوة الرقمية فحسب، وإنما ينطبق أيضاً على جميع الإحصاءات التي قد تكون فيها شرائح من السكان ممثلة تمثيلاً ناقصاً بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك عدم إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو وجود نزاعات.

60- واختتمت السيدة نيفيس كلمتها بالتوصية بأساليب مختلطة لجمع البيانات، والتي قد تشمل جمع البيانات شخصياً وأدوات أخرى مصممة خصيصاً لحالات محددة. وعرضت تجربة إجراء البحوث بمشاركة المواطنين بوصفه نهجاً يمكن تطبيقه. ومن المهم إشراك جميع الجماعات في عمليات التصميم وجمع البيانات ونشرها وتخصيص وقت كاف لهذه الجهود. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إحصاءات أكثر دقة وشمولاً.

61- وشددت السيدة شهيد على أن التكنولوجيا الرقمية وحدها لا يمكن أن تعالج أوجه عدم المساواة المتجذرة. وفي حين أنها يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة هذه، فإنها تتيح أيضاً فرصاً للتخفيف من حدة بعضها. فغالباً ما تكون قواعد البيانات والخوارزميات المستخدمة في التكنولوجيا الرقمية متحيزة وتمييزية، وهو ما يديم أوجه عدم المساواة والإقصاء التاريخيين.

62- وألمحت السيدة شهيد إلى ضرورة إشراك الحكومات للقطاع الخاص في المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان والتكنولوجيا الرقمية. وأشارت إلى التحديات التي تواجه إشراك القطاع الخاص في منابر حقوق الإنسان، لكنها شددت على أهمية فعل ذلك، لا سيما بالنظر إلى ضرورة توفير حلول تكنولوجية يسهل الوصول إليها وفي المتناول، وسلطت الضوء على أن التكلفة تشكل عائقاً رئيسياً أمام المساواة في استخدام التكنولوجيا الرقمية.

63- وشددت السيدة شهيد على أن إمكانية الوصول إلى الوسائل الرقمية يجب أن تتاح للجميع بغض النظر عن موقعهم أو هويتهم. وتقع على عاتق الدول مسؤولية ضمان تقييد الشركات العاملة داخل أراضيها بمبادئ حقوق الإنسان والقوانين الدولية.

64- وأعربت السيدة شهيد عن قلقها إزاء تقلص مساحة مشاركة المجتمع المدني على الصعيد العالمي، وشددت على الحاجة إلى مشاركة مجدية ومناقشات مفضى عليها الطابع الرسمي وضم الأصوات المهمشة إلى عملية رسم السياسات. وألمحت إلى أن التعاون مع الأفراد في صناعة التكنولوجيا يمكن أن يساهم في جعل التكنولوجيا الرقمية أكثر سهولة والحد من أوجه عدم المساواة.

65- واختتمت السيدة شهيد بالتأكيد على أهمية معالجة أوجه عدم المساواة والتمييز المستمرة المتجذرة التي لا تزال قائمة على الرغم من أوجه التقدم المحقق في التكنولوجيا الرقمية. ودعت إلى بذل جهود

متضافرة تشمل الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التكنولوجية لضمان تكافؤ الفرص في الوصول إليها وإتاحتها للجميع.

66- وردت السيدة كرافت - بوخمان، استناداً إلى النقاط التي أثارها مشاركون آخرون في فريق النقاش، على بعض الأسئلة المطروحة. فناقشت كيفية تمكين منظمات المجتمع المدني والفئات الضعيفة من السكان، مشددة على الحاجة إلى مشاركتها النشطة في المبادرات على مستوى المجتمع وتصميم الخدمات العامة الرقمية. ودعت إلى إجراء عملية مشاورات شاملة للجميع ومتكررة تشترك المجتمعات المحلية في تولي مقاليدها ويشارك فيها الأشخاص ذوو التجارب الحية كخبراء في نطاق خبرة كل منهم، وشددت على أهمية الكيانات المتعددة التخصصات في صياغة القرارات المتعلقة بالتكنولوجيا.

67- وفيما يتعلق بالمبادئ الإرشادية، سلطت السيدة كرافت - بوخمان الضوء على أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، واقترحت أن تؤدي المؤسسات التعليمية، بما في ذلك المدارس والجامعات، دوراً حاسماً في شرح كيف يمكن للتكنولوجيا والترميز التقني إما أن يعززا حقوق الإنسان وإما أن يقوضاها. فمثل هذا النهج يمكن أن يشجع على إجراء مناقشات مجتمعية أوسع نطاقاً تتناول نوع العالم الذي يريد الناس العيش فيه. وأوصت السيدة كرافت - بوخمان بأن تكون المشتريات والسياسات العامة مراعية للمنظور الجنساني بوصفها أدوات فعالة لدفع التغيير على المستوى التفصيلي إلى الأمام وللتحفيز على إحداث التحولات الإيجابية. وهذه الأدوات الفعالة، التي لم تستغل استغلالاً كاملاً، تتطوي على إمكانية إحراز تقدم.

68- واختتمت السيدة كرافت - بوخمان كلمتها بالدعوة إلى بذل جهد عالمي، بقيادة الدول الأعضاء، لإعادة التوازن إلى مجموعات البيانات التي تقصي حالياً العديد من النساء والسكان المهمشين. وشددت على التحدي المتمثل في خوارزميات تعلم الآلة التي تحتفظ ببيانات الإدخال والحاجة إلى إضافة مزيد من البيانات لإعادة التوازن إلى أوجه عدم المساواة تلك. ويعتبر تعميم السياسات الرقمية الجنسانية خطوة نحو معالجة تلك الاختلالات وتعزيز الإنصاف في المجال الرقمي.

3- الجلسة المواضيعية الثانية

69- أدار الجلسة المواضيعية الثانية الممثل الدائم لبولندا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

70- وسلط السيد كوخ أندرسن الضوء على التأثير العميق للتكنولوجيا، ولا سيما التطورات الرقمية مثل تقنية سلسلة الكتل وتعلم الآلة والذكاء الاصطناعي، على الحوكمة وحقوق الإنسان وجهود مكافحة الفساد. وأقر بقدرة هذه التكنولوجيات على التصدي للفساد والحد من الفقر وتحسين النشاط الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية.

71- وشدد أيضاً على أهمية الرقمنة في النظم الحكومية وتقديم الخدمات ومشاركة المواطنين لتعزيز الشفافية والحوار الديمقراطي. غير أنه حذر من إساءة استخدام التكنولوجيا، التي يمكن أن تسهل الفساد والرقابة والسيطرة على السكان وانتشار المعلومات المضللة.

72- ومن الشواغل الرئيسية الفجوة الرقمية القائمة، التي تتبع من التفاوتات في الوصول والمعرفة والقدرات والبنى التحتية. ولئن كان تعلم الآلة والذكاء الاصطناعي يحملان في طياتهما القدرة على سبر أغوار العلاقات المعقدة بين الفساد وحقوق الإنسان، فقد سلط الضوء على أنهما يحملان أيضاً خطر تعزيز التحيزات والأحكام المسبقة القائمة. وتتطلب هذه الحالة اتباع نهج استباقي لضمان إدماج مبادئ حقوق

الإنسان في تصميم التكنولوجيا وتشغيلها منذ البداية، بما في ذلك الحاجة إلى خصوصية المستعملين وملكية البيانات واستكشاف نماذج أعمال جديدة تستند إلى تكنولوجيا المصادر المفتوحة.

73- واختتم كلمته بالإشارة إلى أن التصدي لهذه التحديات يتطلب تعاوناً بين الهيئات التنظيمية الدولية وشركات التكنولوجيا والحكومات. وشدد أيضاً على الحاجة إلى نهج مبتكرة للهيكل التكنولوجي تعطي الأولوية إلى مبادئ حقوق الإنسان والشفافية وشمول الجميع والقدرة على التكيف. وفي نهاية المطاف، ينبغي السعي إلى النهوض بالحكم الرشيد والإنصاف الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وجهود مكافحة الفساد، بما في ذلك إشراك المجتمع المدني والسكان عموماً، في رسم ملامح مستقبل العالم الرقمي.

74- وقدم فينتشنزو أكارو النتائج الرئيسية لدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية، التي أجريت في عام 2022، وقيمت مشهد الحكومة الرقمية في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة. وصنفت الدراسة الاستقصائية البلدان بناء على أدائها في تقديم الخدمات الرقمية وإشراك المواطنين في الشؤون العامة من خلال الوسائل الرقمية. وأشار إلى أن هناك اتجاهاً عالمياً مشجعاً مفاده انتقال بلدان من المجموعة الدنيا في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية إلى المجموعة العليا في المؤشر، مع زيادة عدد البلدان في المجموعتين المرتفعة والشديدة الارتفاع.

75- ومع ذلك، على الرغم من الاعتماد الواسع النطاق على التكنولوجيا الرقمية لتقديم الخدمات خلال جائحة كوفيد-19، لم تظهر قيمة مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية العالمي سوى زيادة طفيفة، وهو ما يشير إلى أن التحول الرقمي لم يكن موحداً، خاصة في البلدان النامية. وواصلت بلدان في أوروبا ريادتها في تطوير الحكومة الرقمية، تليها بلدان في آسيا والأمريكتين وأوقيانوسيا وأفريقيا. ومن بين 15 دولة تعتبر رائدة العالم في مجال التطوير الرقمي، تمثل جميع المناطق، باستثناء أفريقيا.

76- وسلط الضوء على الفجوة الرقمية المستمرة، لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، حيث لا يزال عدد كبير من السكان يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية. وتؤثر الفجوة الرقمية أيضاً على فئات محددة، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون وكبار السن والشباب وسكان الريف والشعوب الأصلية.

77- ولمواجهة هذه التحديات وجعل المستقبل الرقمي أكثر شمولاً للجميع، شدد المتكلم على الحاجة إلى الاعتراف بقدرة البشر على قيادة أنفسهم ودعم التنمية البشرية من خلال الرقمنة. وشدد على أهمية سد الفجوة الرقمية، وجمع مقاييس أفضل، وتنفيذ نهج "يشمل المجتمع بأسره" يتضمن داخله استراتيجيات متعددة المستويات ومتعددة القطاعات والتخصصات.

78- واختتم السيد أكارو بتسليط الضوء على أهمية تطبيق حقوق الإنسان في المنصات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، كما يحدث خارجها، ومعالجة قضايا مثل حماية البيانات، والهوية الرقمية، وتقنيات التردد، والعنف والتحرش عبر الإنترنت. وأشار إلى نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان والجهود المبذولة في إطار اجتماع المائدة المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين باعتبارهما مبادرتين ترميان إلى الحيلولة دون وقوع انتهاكات حقوق الإنسان على الإنترنت. والهدف الشامل هو الاستفادة من التطوير الرقمي كقوة من أجل الخير وضمان أن تقيّد رقمنة الخدمات العامة الجميع مع عدم ترك أي أحد خلف الركب في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

79- وسلطت زورانا ماركوفيتش الضوء على أن ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تشمل دعم جهود الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي اعتمدت في عام 2003، حتى عام 2023، وقعت عليها و/أو صدقت عليها 190 دولة طرفاً. وأكدت على الصلة

الوثيقة بين الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، وشددت على أن أنشطة المكتب الرامية إلى منع الفساد تسهم أيضاً في تحسين أوضاع حقوق الإنسان.

80- واعتمد قراران يتعلقان بحلقة النقاش، وهما 3/9 و5/9، في الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي القرار 3/9، المعروف باسم "قرار أبو ظبي"، شجع المؤتمر على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنع الفساد ومكافحته في شتى جوانب الاتفاقية. أما في القرار 5/9، فقد ركز المؤتمر على تعزيز التعاون الدولي على إنفاذ قوانين مكافحة الفساد من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد أصبح القراران أساساً لبرامج المكتب ومبادراته المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومكافحة الفساد. وتتضمن الاتفاقية نفسها مواد تتناول الحوكمة وإصلاحات القطاع العام وتدابير النزاهة التي تدعم بشكل غير مباشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة في العمليات الحكومية.

81- وشددت السيدة ماركوفيتش على التحديات والديناميكيات المتعلقة برقمنة الخدمات الحكومية. وفي حين أحرز تقدم في اعتماد المنصات الرقمية وقواعد البيانات للخدمات العامة، فثمة تباينات بين البلدان في استعدادها لتبني التكنولوجيات الرقمية بالكامل. وسلطت الضوء على مخاطر سلامة البيانات والحاجة إلى التحقق وأهمية ضمان قدرة الموارد البشرية على إدارة المنصات الرقمية. وقد جلبت الرقمنة مخاطر وتحديات جديدة، بما في ذلك سلامة البيانات وبناء القدرات وتكييف التشريعات الوطنية لتسهيل الرقمنة. وجرى التشديد على أهمية التدريب المستمر والتكيف مع التكنولوجيات الجديدة.

82- واختتمت السيدة ماركوفيتش كلمتها بالإشارة إلى التقدم الكبير المحرز في العقد الماضي في رقمنة الخدمات الحكومية. وأضافت قائلة إن الحد من الاتصال المباشر بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين من خلال المنصات الرقمية يمكن أن يساعد في تقليل فرص الفساد. ولا يزال المكتب ملتزماً بتيسير تبادل الممارسات الجيدة وتقاسم الخبرات والمساعدة التقنية لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ حلول رقمية لتحسين الحوكمة وتدابير مكافحة الفساد.

83- وأكد ديفيد كلارك على أهمية الحوكمة في سياق الخدمات الصحية الرقمية. ويقدم كل من القطاعين العام والخاص الخدمات الصحية الرقمية، مع ما يصاحبها من ابتكارات ملحوظة، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. والحوكمة حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي.

84- والأهداف الرئيسية للتغطية الصحية الشاملة التي تعرف بأنها قدرة الناس على تلقي الخدمات الصحية الضرورية ذات النوعية الكافية دون مواجهة مصاعب مالية، هي الإنصاف في استخدام الخدمات، وجودة الخدمة، والحماية المالية. وشدد على أن هذه الأهداف تنطبق على كل من الخدمات الصحية المقدمة وجهاً لوجه والمقدمة بالطرق الرقمية، وشدد على الحاجة إلى إقامة شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة قضايا الأمن الصحي، لا سيما في سياق التكنولوجيات الصحية الرقمية.

85- وأشار إلى أن التحول الصحي الرقمي يمكن أن يؤثر على الطلب على الخدمات الصحية واستخدامها بسبب عدم تناسق المعلومات في أسواق الرعاية الصحية. ولا يمكن للأسواق وحدها أن تضمن الرعاية الصحية العادلة والفعالة، وخاصة الصحة الرقمية. وتتمتع التكنولوجيات الصحية الرقمية بالقدرة على إحداث تحولات في مختلف جوانب النظم الصحية، ومن شأن القرارات المتخذة في وقت مبكر من العملية أن تشكل مستقبل الرعاية الصحية. وينبغي أن توجه السياسة العامة عملية التحول لتحقيق

الأهداف الاجتماعية، من قبيل المساواة في الحصول على الرعاية الصحية. وتؤدي الحكومات دوراً مركزياً في رسم مسار التغيير في نظم الصحة الرقمية.

86- ومع ذلك، أقر بوجود ثغرات في المعرفة والسياسات في حوكمة الخدمات الصحية الرقمية. واستشهد أيضاً بتقرير صادر عن لجنة من الخبراء شدد على الحاجة إلى حوكمة فعالة للخدمات الصحية الرقمية من أجل بناء الثقة وضمان تلبية احتياجات السكان الضعفاء. ويلزم أن تكون نظم الإدارة مرنة بما فيه الكفاية للتكيف مع الابتكار، بما في ذلك ابتكارات القطاع الخاص. وما من نموذج واحد يناسب الجميع لحوكمة الخدمات الصحية الرقمية، وينبغي للحكومات أن تعتمد نهجاً يقوم على التعلم لتطوير القدرات اللازمة.

87- وقد اعتمدت منظمة الصحة العالمية استراتيجية لتعزيز قدرات الحوكمة في مجال الخدمات الصحية الرقمية، وهي بصدد وضع نموذج يصف درجة النضج اللازمة لتوجيه الحكومات في هذا المجال. واختتم السيد كلارك كلمته بالتأكيد على أهمية تعزيز قدرات الحكومات على إدارة الابتكارات الصحية الرقمية بفعالية.

88- وسلطت شيري لي إيراسموس الضوء على تأثير التكنولوجيا المتقدمة، وخاصة الأدوات الرقمية، على المجتمع. وشددت على أن التكنولوجيا يمكن أن تعزز الشفافية والديمقراطية أو تزيد من تهيش المجتمعات التي تقتصر على مهارات الاتصال والإلمام الرقمي. وشددت كذلك على أهمية معالجة الفجوة الرقمية وضمان الوصول إلى الأدوات الرقمية والإنترنت على نحو يتسم بالعدالة.

89- وأوصت السيدة إيراسموس باتباع "نهج مختلطة" لسد الفجوة الرقمية. وشددت على أن الأمر لا يتعلق بتوفير الأدوات فحسب، وإنما مساعدة الناس على التعامل معها كذلك. وتمثل أحد النهج التي نوقشت في استخدام العدادين المحليين، المدربين على استخدام أدوات النطاق الترددي المنخفض لجمع البيانات التي ينتجها المواطنون في المجتمعات الريفية. ومن شأن هذا النهج أن يكفل أن يكون جمع البيانات شاملاً للجميع، حتى في المناطق ذات الاتصال المحدود. وتتمتع المجتمعات المحلية بالقدرة على العثور على حلول للتحديات التي تواجهها عندما تكون مجهزة بالدعم والأدوات المناسبة. وأظهر مثال من زمبابوي كيف يمكن للبيانات التي ينتجها المواطنون أن تمكن المجتمعات المحلية من الدعوة إلى تحسين تقديم الخدمات.

90- كما ناقشت المبادرات، ومنها مبادرة HackCorruption (أي «اختراق الفساد») التي جمعت بين المتخصصين في التكنولوجيا وفي الحوكمة، بما في ذلك مشاركة أشخاص ليسوا خبراء في هذا المجال، للاستفادة من التكنولوجيا الناشئة لإبداع حلول مبتكرة لمكافحة الفساد. وشددت على الحاجة إلى التعاون بين القطاع الخاص والحكومة لزيادة الوصول إلى الإنترنت، والالتزامات بمعايير البيانات المفتوحة والتعاون عبر القطاعات والتخصصات لإنشاء تكنولوجيات شاملة.

91- واختتمت كلمتها بالتأكيد على أهمية وجود فضاء مدني للحوار والتعبئة. ورغم ما للوصول إلى البيانات من قيمة، فالتغيير المجدي لا يحدث إلا عندما تتمكن المجتمعات من الدعوة علناً إلى التغيير ومساءلة الحكومات. ودعت المجتمع الدولي إلى دعم المساحات التي يمكن للمجتمعات فيها أن تدعو إلى زيادة الحرية وشمول الجميع.

-4 المناقشة التحوارية

92- خلال جلسة المناقشة التحوارية، تناول الكلمة ممثلو إحدى الدول الأعضاء (الهند)، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية (جورجيا الدولية للتنمية والتقدم، والمجلس الدبلوماسي العالمي، والاتحاد العام للتحليل القانوني والبحوث، ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان).

93- وأعرب معظم المتكلمين عن قلقهم إزاء اتساع الفجوات الرقمية والتفاوتات المعرفية فيما بين البلدان ودخلها على السواء. وشددوا على أن الدبلوماسية الرقمية المتزايدة والاعتماد على الأدوات الرقمية، لا سيما في حقبة ما بعد كوفيد-19، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الرقمية ما لم يُعالج. ومن المهم للغاية سد هذه الفجوات من خلال رفع مستوى التأهب الرقمي، وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتيسير نقل التكنولوجيا.

94- وشدد العديد من المتكلمين على أهمية تعزيز الرقمنة التي تحترم حقوق الإنسان وتعزز التعليم وتحد من أوجه عدم المساواة وتدعم تحسين الحوكمة وتحفز النمو الاقتصادي والبحث والابتكار ومحو الأمية الرقمية. وأعربوا كذلك عن قلقهم إزاء إساءة استخدام التكنولوجيات الرقمية في المعلومات المضللة والترصد الجماعي، وهو ما قد يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وتآكل الشفافية والثقة، وشددوا على الحاجة إلى تحلي المسؤولين الحكوميين وصناع القرار بالمهارات الرقمية لضمان الاستخدام الآمن والفعال للتكنولوجيا ومنع الضرر الذي يلحق بالمستخدمين.

95- وشدد أحد المتكلمين على ضرورة أن تقدم المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة مساعدة مالية لدعم جهود الرقمنة الجارية في البلدان النامية. وستشمل هذه المساعدة تدريب الموظفين العموميين على الاستخدام الفعال للخدمات الرقمية. وأعرب متكلم آخر عن قلقه إزاء احتمال إساءة استخدام التكنولوجيا الرقمية، ولا سيما فيما يتعلق بالترصد والمراقبة. وأشار المتكلم إلى أهمية ضمان استخدام التكنولوجيات الرقمية بمسؤولية وبغية تحسين المجتمع. وأعربا عن مخاوفهما من العواقب السلبية المحتملة إذا وقعت هذه التكنولوجيات في أيدي من يسيئون استخدامها.

96- وذكر السيد كوخ أندرسن، في ملاحظاته الختامية، أن دور مجلس حقوق الإنسان والمجتمع الدولي يتمثل في التفكير في كيفية إدماج مبادئ حقوق الإنسان في ثلاثة مجالات رئيسية والمضي قدماً في مناقشة هذه المبادئ، بما في ذلك: أولاً، بنية النظم، أي كيفية تصميم البنى التحتية الرقمية وبنى البيانات؛ وثانياً، المناقشة الأساسية المتعلقة بملكية البيانات، من الدولة ومؤسسات الأعمال إلى الناس أنفسهم؛ وثالثاً، كيفية تعيين أو تعريف فئات جمع البيانات ومؤشرات القياس لأن تلك الفئات ستحدد التاريخ الذي يجب تحديده وما الذي يجب العمل عليه.

97- واختتم السيد أكواردو كلمته بالتأكيد على الأهمية الحاسمة لتحقيق الشمول الرقمي ومعالجة الفجوة الرقمية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وشدد على أن التحول الرقمي يجب أن يسعى جاهداً لتوفير فرص متساوية للجميع ويجب ألا يتعرض أي شخص للإقصاء.

98- وسلطت السيدة ماركوفيتش الضوء على اتجاهين متزامنين، ألا وهما: الوتيرة المتزايدة للرقمنة والتحدي المتمثل في مواكبة تطورها. وشددت على الحاجة إلى تعزيز بناء القدرات للاستفادة من الأدوات الرقمية بفعالية. وشددت، من منظور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على أهمية الحد من فرص الفساد، الذي ينطوي على التقليل إلى أدنى حد من التفاعلات الشخصية بين الموظفين العموميين والعلماء مع الحفاظ على النزاهة والشفافية والمساءلة المؤسسية في تقديم الخدمات.

99- واختتمت السيدة ماركوفيتش كلمتها بالدعوة إلى اتباع نهج متوازن يراعي قدرات كل من المواطنين والخدمة المدنية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية. ويهدف هذا النهج إلى التصدي للمخاطر القائمة ومنع ظهور مخاطر جديدة في مجال مكافحة الفساد.

100- وشدد السيد كلارك على الدور الحاسم للمجتمع المدني في التحول الرقمي، ولا سيما في ضمان توافقه مع مبادئ حقوق الإنسان وأهداف السياسة العامة. وسلط الضوء على الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية لإشراك المواطنين وممثلي المجتمع المدني في صنع القرارات المتعلقة بالنظم الصحية.

101- واختتم كلمته بالتوصية بأن ينظر مجلس حقوق الإنسان في الإدلاء ببيانات تشدد على إدماج مبادئ حقوق الإنسان في حوكمة النظم الصحية الرقمية. وإضافة إلى ذلك، دعا إلى وضع قواعد ومعايير وإرشادات في هذا المجال، مع الاعتراف بأن بعض البلدان قد لا تكون مستعدة جيداً لحوكمة الصحة الرقمية.

102- واختتمت السيدة إيراسموس كلمتها بالاعتراف بأن الرقمنة وحدها ليست حلاً مضموناً للحد من الفساد، حيث يمكن للجهات الفاعلة الفاسدة التكيف مع النظم الجديدة. وشددت على أهمية اقتران الأدوات الرقمية الجديدة بالتحويلات في المعايير والسلوكيات داخل الخدمة المدنية لمكافحة الفساد بشكل فعال، علاوة على الحاجة إلى التعاون المتعدد القطاعات لإنشاء أدوات مفيدة وتقليل الأضرار المحتملة إلى أدنى حد ممكن مع زيادة المشاركة.

جيم - الملاحظات الختامية

103- وفي ختام حلقة النقاش، سلطت مديرة شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية في المفوضية السامية لحقوق الإنسان الضوء على أهمية الحكم الرشيد في حماية حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأقرت بدور التكنولوجيا في إعادة تشكيل الإدارة الحكومية، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19، لكنها شددت أيضاً على المخاوف المتعلقة بالفجوة الرقمية وتأثيرها على أوجه عدم المساواة والتفاوتات في الرعاية الصحية.

104- وأوصت المديرية بالتركيز على معالجة الفجوة الرقمية من خلال تخطي الحواجز الاجتماعية الاقتصادية الأساسية، واستخدام النهج القائمة على حقوق الإنسان وضمان الشفافية والخصوصية والمساءلة. وشُدِّد على أهمية الوصول إلى الإنترنت في إعمال مختلف حقوق الإنسان، مثل التعليم وحرية تكوين الجمعيات والصحة.

105- وأثارت المديرية أيضاً شواغل بشأن أوجه التقدم التكنولوجي، بما في ذلك المسائل المتصلة بجمع البيانات والخصوصية والأمن. وشددت على ضرورة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان عند تنفيذ التكنولوجيات الجديدة في القطاع العام.

106- وفي الختام، حثت المديرية على ضرورة أن تكون حقوق الإنسان محورية في السياسات والقرارات المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية، ودعت إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لسد الفجوة الرقمية. وشكرت المشاركين وأشارت إلى أن تقريراً يلخص المناقشات سيُقدَّم إلى الدورة الخامسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

107- الفجوة الرقمية هي، في الأصل، قضية من قضايا حقوق الإنسان: فيقع على عاتق الدول التزام مفاده حماية جميع حقوق الإنسان وإعلاؤها. ومن الضروري ضمان تطبيق مبادئ حقوق الإنسان

على شبكة الإنترنت تماماً كما هو الحال خارجها من أجل معالجة قضايا من قبيل حماية البيانات والهوية الرقمية وتقنيات التردد والعنف والتحرش.

108- وما فتئ التحول الرقمي يفتقر إلى الطبيعة الموحدة، خاصةً في البلدان النامية. ودون الوصول إلى البنية التحتية الرقمية أو إلى المهارة والإلمام الرقمي اللازمين للحصول على الخدمات العامة، مثل التعلم عبر الإنترنت أو العمل عن بعد أو المشاركة في الحياة العامة، تتفاقم أوجه عدم المساواة. وكذلك، عندما تستوفى شروط الحوكمة المتمثلة في المشاركة بحرية في الحياة العامة أو عندما تكون الظروف الاقتصادية اللازمة للحفاظ على المشاركة غير متوافرة، تتعمق أوجه عدم المساواة. فالتكنولوجيا الرقمية في حد ذاتها لن تعالج أوجه عدم المساواة المتجذرة.

109- وقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن مزيد من الفجوات الرقمية داخل الدول وفيما بينها. وثمة حاجة ملحة لمعالجة الفوارق الرقمية بين المناطق وبين الجنسين وفهم تأثيرها على عدم المساواة. وسد الفجوات الرقمية بالاكتماء بتوفير سبل الوصول إلى الإنترنت، والكهرباء في بعض الحالات، لا يعني بالضرورة مزيد من التعليم أو مزيد من الفرص التعليمية أو الرعاية الصحية المناسبة.

110- وينبغي للدول أن تضع أطراً قانونية تدعم المساواة في الحصول على التكنولوجيا، ولا سيما في حالة الفئات المهمشة. ويؤدي الحكم الرشيد دوراً محورياً في التخفيف من أثر الفجوات الرقمية على حقوق الإنسان. ويكتسب بذل العناية الواجبة من منطلق حقوق الإنسان أهمية كبيرة عند دمج التكنولوجيات الجديدة في القطاع العام.

111- وينبغي للدول أن تعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص في التصدي لتحديات الفجوة الرقمية، وأن تعمل مع القطاع الخاص وأن تضطلع بأنشطة التنظيم من أجل ضمان الامتثال لحقوق الإنسان المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية، مع التركيز على الحلول التكنولوجية السهلة المنال الميسورة التكلفة.

112- وينبغي إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى سد الفجوات الرقمية، ولا سيما بالنسبة لمن يعانون من التهميش من الأشخاص والجماعات، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرون وكبار السن والشباب وسكان الريف والشعوب الأصلية.

113- وينبغي للدول أن تعمل على اتباع نهج مختلط لسد الفجوة الرقمية، مع التركيز لا على توفير الأدوات فحسب، وإنما على تيسير المشاركة الهادفة في التكنولوجيا كذلك. وينبغي أن تشمل تدابير الحوكمة الرامية إلى معالجة الفجوات الرقمية تحسين الإلمام الرقمي وخفض تكلفة الاتصال بالإنترنت. وفي وسع المجتمعات المهمشة المساعدة في العثور على حلول للتحديات التي تواجهها عندما تكون مجهزة بالدعم المناسب والأدوات الرقمية.

114- وفي حين أن أوجه التقدم التكنولوجي في نظم المعلومات والاتصالات تنطوي على طاقات كبيرة يمكن أن تفيد في مكافحة الفساد ودعم حقوق الإنسان، بما في ذلك الحد من الفقر وتحقيق الإنصاف الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، فيمكن أيضاً استخدامها لتيسير ارتكاب الانتهاكات والفساد، وإضعاف سيادة القانون، وتقويض ثقة الجمهور في المؤسسات والحكومة. وبغية ضمان أن تؤدي الرقمنة إلى تخفيف الفساد، ينبغي للدول أن تنفذ استراتيجيات لإقران الأدوات الجديدة بتحوليات في المعايير والسلوكيات في مجال الخدمة المدنية.

115- وينبغي للدول أن تعمل على التصدي للتحديات التي تفرضها خوارزميات تعلم الآلة وأن تعمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الرقمية. وينبغي استخدام الحلول القائمة على التكنولوجيا لمنع العنف الجنساني والتصدي له، وتعزيز شمول الجميع والسلامة.

116- وتؤدي الدول دوراً حاسماً في تهيئة بيئات تنظيمية تعزز شمول الجميع من أجل ضمان جمع البيانات بشكل صحيح والحيلولة دون وقوع التحيز. وثمة حاجة ملحة إلى إعادة التوازن إلى مجموعات البيانات وآليات جمع البيانات التي تهمش النساء والفئات الضعيفة من السكان. وينبغي للدول أن تعمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص للتصدي للتحديات التي تفرضها تكنولوجيات الاتصال وخوارزميات الذكاء الاصطناعي.

117- وثمة حاجة ملحة إلى معالجة الانتشار السريع للذكاء الاصطناعي وقدرته على تعميق أوجه عدم المساواة وتهديد حقوق الإنسان. وينبغي للدول أن تدعو إلى وضع حدود واضحة وآليات حوكمة للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
